

الحوار

مركز الحوار السوري  
Syrian Dialogue Center

## مستقبل الشمال السوري التطورات الأمنية وأثرها في الحوكمة

تقرير موضوعي للورشة حوارية التي أقامها مركز الحوار السوري بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط "أورسام" بحضور عدد من الباحثين والخبراء والفاعلين في الشأن السوري

<http://sydialogue.org/ar/news/142>

السبت 18 ذو الحجة 1441هـ - 8 أغسطس/آب 2020 م

## جدول المحتويات

2	الملخص التنفيذي.....
5	مقدمة.....
7	أولاً: التطورات الأخيرة في إدلب، المشاكل، والحلول المطروحة.....
7	توصيف حالة الجماعات الرديكالية المنتشرة في إدلب .....
9	دلالات وأهداف تشكيل غرفة عمليات "فائبتوا"، وحقيقة صراعها مع "هيئة تحرير الشام" .....
10	مآلات صراع غرفة "فائبتوا" مع "تحرير الشام"، والطرق الأمثل للاستفادة منه.....
12	السياسة التركية في التعامل مع الملف السوري ككل .....
13	الحلول المطروحة لمختلف القضايا التي تخصّ المنطقة "وجود الجماعات الرديكالية، الدور التركي".....
16	ثانياً: التطورات في مناطق "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام"، المشاكل، والحلول المطروحة.....
16	التطورات التي يشهدها الشمال السوري في ظل غياب الأمن وزيادة حدّة التوترات .....
17	الحلول المطروحة لمختلف القضايا التي تخصّ مناطق "درع الفرات"، و"غصن الزيتون"، و"نبع السلام".....

## الملخص التنفيذي<sup>1</sup>:

بعد توقّف المعارك مع النظام السوري إثر توقيع اتفاقٍ تركي - روسي لوقف إطلاق النار في محافظة إدلب في آذار/مارس 2020 بدأت معالم صراعٍ آخر بالظهور؛ وهو الصراع بين المجموعات "الجهادية"، الذي جسّده الاقتتال الأخير بين "هيئة تحرير الشام" وغرفة عمليات "فائبتوا"<sup>2</sup>.

في الحقيقة لم يكن ظهور غرفة عمليات "فائبتوا" مفاجئاً؛ فالتوترات اشتدت بين الجماعات "الجهادية" في إدلب إثر سياسات "هيئة تحرير الشام" المتمثلة في محاولة الانعتاق من الإرث "الجهادي"<sup>3</sup>، ومحاولتها احتواء الشخصيات والجماعات "الجهادية" للضغط على مختلف الفاعلين، والانفراد بورقة "مكافحة الإرهاب" أو احتوائه في الشمال المحرر، في محاولةٍ منها لشرعنة دورها إقليمياً، وفرض سطوتها محلياً. الأمر الذي دفع فيما يبدو تلك الجماعات للقيام برّدّة فعل ضد توجّهات "هيئة تحرير الشام"، في محاولةٍ للوقوف في وجهها وكبح جماح توجهاتها الجديدة، التي يمكن أن تُفضي إلى إنهاء أدوار تلك الجماعات من خلال مُضي "هيئة تحرير الشام" في تحولاتها.

ووفقاً لذلك تلوح فرصة لمختلف القوى الثورية للاستفادة من التفكك الداخلي لتلك التنظيمات الرديكالية، الذي حصل نتيجة الصراع والاقتتال الحالي فيما بينها، وذلك عن طريق دعم مكونات الجيش الوطني؛ وذلك بفتح باب الانشقاق عن هذه التنظيمات، والعمل على استقطاب عناصرها الأقل تشدّداً واحتوائها، في محاولةٍ لبناء جسمٍ عسكريٍّ منضبطٍ ومنظمٍ في المنطقة، وربطه بالموارد الكافية. وهذا بدوره يحتمل تركيا مسؤوليةً كبيرةً في هذا الملف، لاسيما وأنّ فصائل المعارضة السورية تبدو غير فاعلة دون التحرك التركي الجادّ.

وبالتالي؛ فإنّ الحديث عن القيام بأيّ خطوةٍ إصلاحيةٍ تخصّ منطقة الشمال السوري المحرر لا بدّ أن يرافقه الحديث عن الدور التركي في إنجاح الخطوة، لِمَا للفاعل التركي من ثقلٍ وحضورٍ فيها. وبالنسبة إلى ملف التنظيمات المتطرفة المتبقية في إدلب فيبدو أنه لا بدّ من تعاونٍ تامٍّ بين تركيا والفاعلين المحليين السوريين على المستوى الأمني والاقتصادي والعسكري لإنهاء ملف هذه الجماعات، ومما يفيد في هذا عقد الورشات التي تناقش المواضيع الحسّاسة والمؤثرة في المنطقة، للخروج بمخرجات وتوصيات ذات صبغة تنفيذية قادرة على تجنب المنطقة عوامل الفوضى وعدم الاستقرار، الأمر الذي يبدو مصلحةً سوريةً تركيةً مشتركةً؛ لِمَا يسببه وجود تلك

<sup>1</sup> الملخص هو رؤية تحليلية من إعداد باحثي مركز الحوار السوري بناءً على معطيات الندوة الحوارية التي اقامها مركز الحوار السوري بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام)، إضافةً إلى الاستفادة من المعطيات التحليلية عموماً.

<sup>2</sup> يُنظر المقال التحليلي السابق لمركز الحوار السوري، المعنون بـ "نحو قراءة أولية في التصعيد بين "هيئة تحرير الشام" و "فائبتوا"، حيث خلّص المقال إلى أن العلاقة بين "هيئة تحرير الشام" والجماعات "الجهادية" الأخرى قد دخلت مرحلة متزامنة لا يمكن ترميمها، وحتى إن تم التوصل إلى اتفاق تهدئة بين الطرفين فلن تعدو أن تكون تهدئة مؤقتة تفتقر إلى الديمومة لِمَا يبدو من اختلاف بين مساري الطرفين.

<sup>3</sup> يُنظر المقال التحليلي: قراءة في تسجيل مسرّب لقيادي في "هيئة تحرير الشام"، إذ يوضح جانباً من المنظور الشرعي/الأيدولوجي للتنظيم بعد تطورات متعلقة بملف "هيئة تحرير الشام"، وسط الحديث عن تحولات لـ "الهيئة" إلى جماعة محلية سورية، [تغير في المواقف، أم تقية وازدواجية بين الخطاب والفكر؟ قراءة في تسجيل مسرّب لقيادي في "هيئة تحرير الشام"](#) - مركز الحوار السوري.

التنظيمات في المنطقة لروسيا من ذريعة مستمرة لاستئناف عملياتها العسكرية في إدلب، كما يمكن لتركيا ومن خلال تعاونها مع فصائل المعارضة السورية الاستفادة من حل ملف الجماعات "المتطرفة" في إنهاء ملف "المهاجرين الأجانب"، باعتباره ورقة مهمة لأمن مختلف الفاعلين الإقليميين والدوليين.

ويبدو أنه بالتوازي مع العمل على إنهاء ملف التنظيمات الرديكالية لا بد من سلوك مسارٍ آخرٍ مختلف، لا غنى لقوى الثورة والمعارضة عنه؛ وهو التعاون والحوار مع الجانب التركي للتركيز على تمكين ودعم الإدارة المدنية، وزيادة الدور الاجتماعي في الشمال المحرر، وذلك من خلال دعم مؤسسات الحكومة السورية المؤقتة في عموم الشمال السوري، مع إيجاد شرعية تمثيلية شعبية لها؛ لسحب الذرائع التي يعتمد عليها الروس بوصفهم الثقل الأهم في أي عمل عسكري محتمل ضد المنطقة.

وعلى الرغم من مرور سنواتٍ عديدةٍ على تحرير مناطق الشمال السوري؛ إلا إنَّ التوترات الأمنية والاجتماعية الشديدة التي تعاني منها هذه المناطق تُنذر بتفجّر الأوضاع وخروجها عن السيطرة، وذلك في ظل استمرار الاحتكاكات المسلحة بين الفصائل العسكرية، إلى جانب الاحتقانات والخلافات بين المهجّرين وسكان المناطق الأصليين وسط المعاناة من أوضاع اقتصادية صعبة، مما يوجب تحركاً سورياً تركياً مشتركاً، لانزعاج الملف الأمني والاقتصادي من الكيانات العسكرية، وإعادة هيكلة المؤسسات المدنية، وتفعيل دور المجالس المحلية من خلال بناء شرعيتها التمثيلية الشعبية بشكل شفاف وإعطائها الصلاحيات وإشراكها في عملية إدارة المنطقة، مع العمل على إنشاء جهازٍ أمنيٍّ موحدٍ يعمل لصالح المنطقة ككل، يكون قادراً على حلِّ مختلف القضايا العالقة.

وبصرف النظر عن الأسباب المباشرة التي تندلع على إثرها المواجهات والاحتكاكات المختلفة بين أطراف المجتمع في مناطق الشمال السوري<sup>4</sup>؛ إلا أنَّ هناك تفسيراتٍ عديدةٍ لها، ربما تُحيلنا على أصل المشكلة في سبيل المسارعة لحلّها، وإنهاء حالة الفوضى وعدم الاستقرار في هذه المناطق، ومن أبرزها:

- عدم وضوح وفعالية الدور التركي في التعاطي مع مختلف قضايا الحكم المحلي في مناطق الشمال السوري، وذلك من خلال إعطاء المؤسسات والقوى العسكرية أولويةً على حساب المؤسسات المدنية والقضائية، كما أن غياب القرار الإداري السوري، مع تعدّد المرجعيات الإدارية من الجانب التركي قد شكّل حالةً من التشتت والتوتر عمّ أرجاء المنطقة.
- غياب دور الحكومة السورية المؤقتة كسلطة تنفيذية في الشمال السوري، مع بروز الفصائل العسكرية كضابطٍ للأمن والنظام، وهو ما شكّل حالةً من فوضى انتشار السلاح؛ فلا بدّ من رفع سلطة المجموعات العسكرية وإبعادها خارج التجمعات السكنية إلى قواعد عسكرية، والدعم الكامل

<sup>4</sup> يُنظر التقرير الصادر عن مركز جسر للدراسات حول [الأسباب التي تقف خلف الاقتتال المستمر بين الفصائل في الشمال السوري](#) - 29-5-2020.

للمؤسسات المدنية المتمثلة بالحكومة السورية المؤقتة والمجالس المحليّة والشرطة المدنية المحلية، مع ضرورة العمل على إنشاء قضاءٍ مستقلٍ يُطبق على كافة أطراف المجتمع.

- عدم إشراك المهجّرين السوريين في إدارة المنطقة؛ ما تسبّب بحساسياتٍ بين المهجّرين والسكان المحليين الأصليين، وربما يمكن استيعاب هذه الحساسيات من خلال إعادة النظر في القوانين الإدارية وتعديلها، والعمل على إقامة انتخابات داخلية، لإيجاد نوعٍ من التمثيل العادل للمهجّرين في الإدارة المحلية، مع ضرورة الحرص على الشرعية التمثيلية الشعبية وبنائها في مناطق الشمال السوري بحيث تبدأ من الأرض صعوداً إلى الهيكلية المنشودة.
- لِمَا للملف الكردي من حساسيةٍ وخصوصيةٍ فلا بدّ من الحذر الشديد في التعامل مع إدارة المناطق ذات الغالبية الكردية، والعمل على إشراكهم العادل في إدارة المنطقة (لاسيما منطقة عفرين ذات الغالبية الكردية)، وهو ما سيكون له أصداء إيجابية كبيرة على المناطق الكردية الأخرى، ويمنع تراكمية المظالم التي قد تنذر بعواقب سيئة في حال ترسخها.

## مقدمة:

شهد الشمال السوري المحرر في إدلب ومناطق "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام" تطورات عدة في الفترة الأخيرة، ولاسيما بعد اتفاق موسكو في 5 آذار/ مارس الذي نصّ على وقف التصعيد في المنطقة<sup>5</sup>.

ففي منطقة إدلب، وتحديدًا في الثاني عشر من شهر حزيران/ يونيو 2020 تشكلت غرفة عمليات عسكرية جديدة حملت اسم "فائتوا"<sup>6</sup>، الأمر الذي يبدو أنه قد حرّض "هيئة تحرير الشام"، فسارعت للقيام بسلسلة من العمليات الأمنية والعسكرية ضدّ تشكيلات الغرفة<sup>7</sup>. ثم ازدادت حدّة المواجهات بين الطرفين بعد قيام "هيئة تحرير الشام" باعتقال عدد من عناصر وقيادة غرفة "فائتوا"، كان أبرزهم "أبو صلاح الأوزبكي" و"أبو مالك التلي"، فضلاً عما تعانيه المنطقة من تراجع الحالة الاقتصادية بعد انهيار العملة السورية<sup>8</sup>، والأسئلة التي باتت تقلق الشارع حول مستقبل المنطقة إدارياً واقتصادياً وأمنياً، ومصير "هيئة تحرير الشام".

وفيما يتعلق بمناطق "درع الفرات" و"غصن الزيتون" يُثار عدد من التساؤلات حول الحوكمة والوضع الأمني وسط فوضى حمل السلاح<sup>9</sup>، إضافة إلى دور المجالس المحلية وتمثيلها للسكان، مما يؤكد أهمية نقاشها وتقديم التوصيات للإسهام في منع القوى المتطرفة والإرهابية من استثمار الوضع لزعزعة الاستقرار في تلك المناطق بعد تحريرها.

ويهدف مناقشة أهم ما يتعلق بالقضايا المذكورة وبحث سبل تعزيز الحوكمة في ظل التطورات الحالية أقام مركز الحوار السوري بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام)<sup>10</sup> ندوة حوارية بعنوان: "مستقبل الشمال السوري: التطورات الأمنية وأثرها على الحوكمة"، وذلك يوم الخميس 4 ذي القعدة 1441 هـ، الموافق لـ 25 حزيران/ يونيو 2020، بحضور عدد من ممثلي قوى الثورة والمعارضة السياسية والعسكرية، إضافة إلى عدد من الباحثين والناشطين والفاعلين في الشأن السوري؛ فقد تم تقسيم الندوة فصلين رئيسيين: كان أولهما لمناقشة

<sup>5</sup> أصدر مركز الحوار السوري ورقة تحليلية سابقة بهدف تقديم نظرة استشرافية حول مستقبل المنطقة في ظل تفاهم موسكو، والتي أعدت بناءً على أطروحات عدد من السياسيين والباحثين والناشطين الفاعلين في الشأن السوري، لتناقش العديد من القضايا، كاستشراف وتحليل بنود اتفاق موسكو فيما يتعلق بمآلات المناطق حول الطريق الدولي M4 والمناطق التي دخلها النظام عقب حملته الأخيرة. بالإضافة إلى مستقبل الجماعات المصنفة كمتطرفة (هيئة تحرير الشام وحرّاس الدين)، وكيفية التعامل معها. [مستقبل ادلب في ضوء تفاهم موسكو: المآلات وآلية التعامل.](#)

<sup>6</sup> ضمت الغرفة حسب بيانها التأسيسي "تنسيقية الجهاد"، التي يقودها القيادي المنشق عن "هيئة تحرير الشام" أبو العبد أشداء، و"لواء المقاتلين الأنصار" بقيادة القيادي السابق في الهيئة أيضاً "أبو مالك التلي"، و"جبهة أنصار الدين"، وتنظيم "حرّاس الدين" ذراع تنظيم "القاعدة" في سوريا، الذي يضمّ بدوره مئات العناصر المنشقة عن "جبهة النصرة" سابقاً. يُنظر الرابط الآتي: [البيان التأسيسي رقم 1 لغرفة عمليات "فائتوا".](#)

<sup>7</sup> تركّزت الحملة العسكرية التي أطلقها "هيئة تحرير الشام" ضد تشكيلات غرفة "فائتوا" على بلدة "عرب سعيد" غرب مدينة إدلب، والتي تعد معقلاً لتنظيم "حرّاس الدين"، وتزامن ذلك مع شنّ حملات مدهامة ضد عناصر "جبهة أنصار الدين" في مدينة "سرمد" شمال المحافظة، والاستحواذ على عدة مقرات للتنظيم. يُنظر التقرير الآتي الصادر عن شبكة نداء سوريا، المعنون بـ "[الصراع بين هيئة تحرير الشام وغرفة "فائتوا" في ادلب، أسبابه ومستقبله.](#)"

<sup>8</sup> يُنظر تقدير موقف سابق لمركز الحوار السوري بعنوان: "[الاقتصاد السوري على شفير الانهيار، الأسباب، والسياسات، وتداعيات قانون قيصر.](#)"

<sup>9</sup> يُنظر التقرير: [فلتان أمّني بمناطق النفوذ التركي في سورية: الأسباب والتداعيات](#) - العربي الجديد.

<sup>10</sup> مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط: هو مركز أبحاث مستقل يغطي مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، مع أنشطته البحثية والنشر والتدريب.

التطورات الأخيرة في إدلب، واستعراض المشاكل واقتراح الحلول المناسبة، وثانيتها لمناقشة التطورات في مناطق "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام"، واقتراح الحلول المناسبة لأبرز المشاكل والتحديات التي تواجهها المنطقة.

تستعرض هذه الورقة التحليلية أهم ما ناقشته الندوة الحوارية تلك والآراء الواردة فيها وفقاً لقاعدة "تشاتام هاوس"<sup>11</sup>، ومن دون التقييد بالترتيب الزمني للعرض والمدخلات، وإنما استخدم التقسيم الموضوعي بهدف ترتيب الأفكار بطريقة سلسلة وموضوعية تساعد القارئ على تلقي المضمون بشكل بسيط ومفهوم، كما تم الحرص على نقل الآراء بغض النظر عن توافق الباحثين في مركز الحوار السوري أو مركز أورسام معها؛ ليتم إنجاز الملخص التحليلي التنفيذي بناءً على مدخلات الندوة الحوارية، إضافة إلى معطيات أخرى.

---

<sup>11</sup> يُقصد بقاعدة "تشاتام هاوس": أنه حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس فإن المشاركين يكونوا أحراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن من دون كشف هوية المتحدث أو انتمائه أو أي شخص آخر، ودفعاً للقارئ للتركيز على سياق الحوار ومضمونه بغض النظر عن أشخاصه. للتوسع حول هذه القاعدة يُنظر: [قاعدة تشاتام هاوس](#). ويكيبيديا.

## أولاً: التطورات الأخيرة في إدلب، المشاكل، والحلول المطروحة:

ناقش المشاركون في الندوة الحوارية تطورات حال الجماعات المتطرفة في منطقة إدلب، كما تطرّقوا إلى البحث في أهداف ودلالات تشكيل غرفة عمليات "فائتوا"، ومحاولة استشراف مصير "هيئة تحرير الشام" ومآلاتها في ظل تحركات زعامتها لمحاولة اكتساب الشرعية، وتصدير نفسها كقوة محلية<sup>12</sup>. بالإضافة إلى مناقشة احتمالية قيام النظام السوري وحلفائه بعملية عسكرية، بعد سلسلة حشودات كبيرة شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة. واقترح المشاركون أخيراً جملةً من الحلول التي يمكن أن تجنّب المنطقة عملية عسكرية حتميةً للنظام وحلفائه؛ مستغلين وجود جماعات رديكالية متطرفة في منطقة إدلب.

### توصيف حالة الجماعات الرديكالية المنتشرة في إدلب:

أشار باحث متخصص إلى أن تنظيم "هيئة تحرير الشام" يحاول حالياً تقديم نفسه كفصيلٍ محليٍّ معتدلٍ، يضبط تحركات "الجهاديين" في المنطقة؛ من خلال العمل على احتوائهم مرات، وقتالهم مرات أخرى، في سعيه الحثيث لمصادرة واحتكار الفضاء "الجهادي" في عموم المنطقة. ورأى المتخصص أنّ هذه التنظيمات الرديكالية على اختلاف مسمياتها وتوجهاتها ما هي إلا صناعة أمريكية، هدفها تفتيت العالم العربي والإسلامي؛ فهي التي زرعت تنظيم "القاعدة" في أفغانستان والثورة "الخمينية" في العراق لزراع الفوضى والتشتت في المنطقة.

ومن ناحية أخرى أشار سياسي إلى أنه لا بد من النظر إلى التحركات "الإسرائيلية" في الشمال السوري؛ إذ يُعتقد أن الموساد الإسرائيلي استطاع اختراق تشكيلات بعض التنظيمات الرديكالية، وأبرزها تنظيم "حرّاس الدين"، من خلال التوغل ضمن القيادات الأجنبية، وتحديد الأورنيّة.

وذهب قياديٌّ عسكريٌّ إلى أن هذه التنظيمات الراديكالية (هيئة تحرير الشام، حرّاس الدين....) لا يمكنها التفرّد والاستئثار بقراراتها بعيداً عن الجهات الخارجية المشغلة لها<sup>13</sup>، التي تُوكّلها مهاماً وظيفيةً تخدم مصالحها. وقد أكّد القياديُّ ضرورة عدم التعويل على وجودها بأي شيء إيجابي، بل العكس هو الصحيح برأيه؛ فوجودها وانتشارها على بقاع الساحة السورية قد عقّد المشهد، وانعكس سلباً على الملف السوري كاملاً.

وتأكيداً للكلام القيادي تحدّث سياسي عن سياسة هذه التنظيمات الرديكالية في التعامل مع الصراعات العسكرية؛ فذكر أن ما يقوم به "الجولاني" ومن قبله تنظيم "القاعدة" معروف في مثل هذه الصراعات، وهو العمل على توحيد

<sup>12</sup> يُنظر تحليل لخطاب "هيئة تحرير الشام" وتحولاته في المقال التحليلي "قراءة في بيان هيئة تحرير الشام الأخير حول اتفاق موسكو". مركز الحوار السوري.

<sup>13</sup> يُنظر تقرير تحليلي صادر عن وحدة تحليل السياسات في مركز الحوار السوري حول الاستثمار الخارجي في التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود كتنظيم داعش"، الرابط: [مخاطر عودة داعش واستثمار اللاعبين فيه](#).



البندقية بالقوة، والاستفراد في السيطرة على الملعب "الجهادي"<sup>14</sup>، والذي هو جزء من سياسة التنظيم الذي تقف وراءه جهات فاعلة متعددة.

ورأى أحد الأكاديميين المشاركين أن الفصائل الرديكالية الموجودة حالياً في إدلب، وتحديدًا "هيئة تحرير الشام"، تواجه رفضاً شعبياً عارماً، يعود للأداء السيئ لهذه التنظيمات في صدّ محاولة تقدّم النظام الأخيرة على إدلب، منوّهاً إلى أنه - وعلى الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها "هيئة تحرير الشام" وسيطرتها الكاملة على الخدمات المدنية<sup>15</sup> - فإنهم لم يقدّموا شيئاً يُذكر للمدنيين في إدلب، وهذا ما سبّب توتراً على مستوى العلاقة مع المجتمع المحلي<sup>16</sup>. كما شدّد الأكاديمي على أن وجود هذه التنظيمات المتطرفة مؤقت في المشهد السوري، وقريباً سيتم استبعادها والقضاء عليها بعد أن قامت بمهامها الموكلة إليها.

وضمن حديثه عن التغييرات التي أصابت "هيئة تحرير الشام" وتحولاتها المتقلّبة في السنوات الأخيرة أفاد سياسي أنّ الجهود الحالية لـ "هيئة تحرير الشام" للسيطرة الإدارية والعسكرية في المنطقة يأتي ضمن إعادة هيكلتها بشكل معتدل، وإظهار باقي التشكيلات على أنها أكثر تشدّداً وتطرّفاً، في محاولة لإعادة تموضعها وفرض نفسها كلاعب رئيسي مجدداً، عبر استثمار ملف "الجهاديين"، بتبني سلوك سياسة "طالبان" في أفغانستان<sup>17</sup>، للمشاركة في العملية السياسية المرتقبة.

ومن زاوية أخرى أعرب قيادي عسكري عن أنّ سياسة الجيش الوطني في التعامل مع "تحرير الشام"، المسيطر الفعلي على إدلب، كانت في محاولة الدخول إلى منطقة إدلب سلماً لا حرباً، وهذا ما تمّ تحقيقه في نهاية المطاف<sup>18</sup>، وقد علّل القياديّ اعتماد الجيش الوطني سياسة التفاوض مع "تحرير الشام" للدخول سلماً إلى إدلب من خلال وصفه الدخول بحربٍ مفتوحةٍ مع "تحرير الشام" بأنه "خطأ استراتيجي"; لِمَا سوف تسببه محاربة "الهيئة" من

<sup>14</sup> هذا واضح من سياسة "هيئة تحرير الشام" في تعاملها مع الفصائل الثورية، حيث عملت على القضاء على مكونات الفصائل وحلّها في سلسلة معارك وجهتها ضدها، انتهت ببسط سيطرتها على أغلب مناطق محافظة إدلب، يُنظر الرابط: [ماذا بعد سيطرة "تحرير الشام" على محافظة إدلب](#). شبكة شام الإخبارية.

<sup>15</sup> تمكنت "حكومة الإنقاذ" الذراع المدني لـ "هيئة تحرير الشام" من بسط نفوذها الإداري على محافظة إدلب وريف حلب الغربي بعد عام ونصف من تأسيسها. يُنظر التقرير: ["حكومة الإنقاذ" من التأسيس إلى السيطرة على إدلب](#) - عنب بلدي.

<sup>16</sup> تأكيداً لهذا الكلام أظهرت بعض التقارير خروج مئات من الأهالي في إدلب بمظاهرات ضد ممارسات "تحرير الشام" واعتزامها فتح معبر تجاري مع النظام السوري، 27-4-2020، يُنظر الرابط على سبيل المثال: [احتقان شعبي بإدلب جراء عزم "هيئة تحرير الشام" فتح معبر مع النظام](#) - العربي الجديد.

<sup>17</sup> يبدو أن المقصد من التحول إلى سياسة طالبان وتبنيها أن طالبان احتضنت في فترة من الفترات أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة "والجبهة العالمية لقتال الصليبيين" والظواهري وغيرهم.. الأمر الذي أدى إلى إعلان الحرب على إمارتها الناشئة بعد رفضها تسليم بن لادن، لكنها بعد ذلك تحولت إلى الابتعاد عن احتضان الجهاد العالمي، وطرقت الظواهري. وهو ما يشبه "تحرير الشام" الآن في محاولتها الانعقاد من إرث القاعدة. يُنظر التقرير الآتي: [أفغانستان وطالبان.. رحلة الحرب والسلام](#) -

<sup>18</sup> يقصد دخول قوات الجيش الوطني برفقة أرتال الجيش التركي الوافدة إلى إدلب، وتمركزهم بالقرب من نقاط المراقبة التركية الممتدة على طول جهات القتال في إدلب وريف حلب.

شرخ اجتماعي كبير في إدلب، وما سوف تخلّفه من قتلى بأعداد هائلة، لاسيما في صفوف المدنيين؛ وهو ما سنعاني منه لسنوات عديدة.

وفي الختام أشار القيادي إلى أنه لا يمكن قراءة الوضع الميداني في إدلب بشكل منفصل عن المشهد العام، وعن الجهود التركية في الملفين السوري والليبي، مشيراً إلى أن الاعتراك والافتتال الحالي بين التنظيمات الرديكالية يُخفي أجنداتٍ روسيةً تحاول إفشال المساعي التركية وما أنجزته من إيقاف للعمليات العسكرية في سوريا أو ما حققته في الملف الليبي، وهذا بدوره انعكس على قضية إدلب واستقرار المنطقة؛ حيث باتت إدلب - على حد وصفه - صندوقاً للرسائل من قبل الروس للفاعل التركي.

### دلالات وأهداف تشكيل غرفة عمليات "فائبتوا"، وحقيقة صراعها مع "هيئة تحرير الشام":

يبدو أنه لم يكن مفاجئاً تشكيل غرفة عمليات جديدة حملت اسم "فائبتوا" على ساحة الصراعات "الجهادية": فالتوترات والصراعات الأخيرة المتكررة بين أعضاء النادي "الجهادي" في إدلب، الناجمة عن محاولة "هيئة تحرير الشام" الانعتاق من الإرث الجهادي، وعن محاولتها الانفراد بورقة "القضاء على الإرهاب" في الشمال المحرر أوجبت على هذه الجماعات القيام بتشكيل يضم بقايا هذه التنظيمات الرديكالية، يحملون قاسماً وهمماً مشتركاً بينهم، وهو الدفاع المشترك والوقوف ضد توجّهات "هيئة تحرير الشام" الحالية في استثمار وجود هذه التنظيمات لصالحها، ضمن تفاهات إقليمية ودولية<sup>19</sup>.

وفي السياق ذاته رجّح باحثٌ أن السبب الرئيسي في الصراع القائم بين تنظيم "هيئة تحرير الشام" وغرفة "فائبتوا" هو في اعتقال "الهيئة" لأبرز قادتها، ومنهم جمال زينية (المعروف بأبو مالك التلي)<sup>20</sup>، ورأى الباحث أن المواجهات بين الطرفين كانت متوقّعة، خاصّة أن التنظيمات المنضوية تحت غرفة "فائبتوا"، وأبرزهم "حراس الدين" خياراتهم محدودة؛ كونهم محصورين في رقعة جغرافية صغيرة، وأنهم باتوا يتخوفون من اعتقال "الجولاني" لهم، والقيام بصفقات دولية تقضي بتسليمهم<sup>21</sup>.

<sup>19</sup> تُنظر ورقة صادرة عن مركز عمران للدراسات جاء فيها أنه وبقدر ما يبدو تجمع "فائبتوا" مقلقاً للهيئة؛ إلا أنه ووفق حركيتها يشكل فرصة للاستثمار، إذ بوجوده يقع التمايز بين مجموعات متطرفة ومجموعات أكثر تطرفاً، وبين جهاديّ عابر للحدود وآخر محلي، كما أن خروج تلك الكتلة بما فيها من أجناب يخفف عن الهيئة عبئاً كبيراً في إطار محاولات تعويم نفسها كفضيل محلي. تُنظر الورقة في الرابط: [الهيئة وإعادة تشكيل الفضاء الجهادي](#).

<sup>20</sup> اعتبر الباحث أن السبب الرئيسي في اعتقال "هيئة تحرير الشام" للتلي هو منافسة التلي للجولاني على منصبه، كما أن التلي كان بحوزته كميات مالية ضخمة رفض تسليمها للجولاني، من عدة صفقات مع النظام السوري وحزب الله، واستغلها مؤخراً للإنفاق على معسكرات حراس الدين وتشكيل جيش الشام، وبناء شبكات اقتصادية جديدة لتأمين التمويل، بالإضافة إلى اهتمامه بالظهور الإعلامي؛ وبالتالي قدّم نفسه كمنافس قوي.

<sup>21</sup> ذهب الباحث إلى أن الشكوك التي تراود هذه التنظيمات الجهادية الرديكالية حول نية "تحرير الشام" في اعتقالهم، وأنها باتت ترم اتفاقيات دولية ضدّهم يبدو أنها صحيحة، وهذا ما أثبتته أيام الاقتتال الأخير؛ حيث إن التحالف الدولي استغل هذا الاقتتال لاغتيال عدد من قيادتها، وكان التحالف الدولي بات يدعم "هيئة تحرير الشام" في قتالها مع هذه الجماعات. وهو ما أكّده سياسي سوري آخر رجّح أن تشكيل غرفة "فائبتوا" كان لوجود قناعة عند "حراس الدين" أن "الجولاني" هو من يسرّب أسماء ومواقع قيادات التنظيم للتحالف الدولي، وهذا ما يعتقد السياسي أنه صحيح.

وأكد باحث آخر أن الصراع الحالي بين "هيئة تحرير الشام" وغرفة عمليات "فائبتوا" هو صراع متوقع؛ لأنه قائم بالأساس على الصراع على "الشرعية الجهادية" في سوريا، فقد أثار تشكيل هذا التجمّع تخوّف "الجولاني" من تنامي التنظيم "الجهادي" وظهوره بوصفه مأوى بديلاً للجماعات "الجهادية"، خاصة الأجانب منهم، ومنافساً قوياً لـ "هيئة تحرير الشام" في إدلب. وقد نوّه الباحث أنّ السبب المباشر خلف الاقتتال الأخير يكمن في انشقاق التلي عن "الهيئة"، وهو الذي يملك مبالغ مالية هائلة، وفي دعمه المالي الكبير لتنظيم "حراس الدين"، الذي عانى من أزمات مالية ضخمة كادت تنهي مسيرته. مع سعي "الهيئة" من خلال الاقتتال إلى تقديم نفسها للعالم كتنظيم محلي معتدل، قادر على احتواء وضبط التنظيمات "الجهادية" الأكثر تشدداً، للتفرّد لاحقاً بالحوكمة في إدلب، وكل هذا يسير وفق رضى ومباركة دولية.

ومن ناحية أخرى، وتوضيحاً للأسباب التي أدت إلى تشكّل غرفة عمليات "فائبتوا" أشار باحث إلى أن غرفة "فائبتوا" تشكلت بناءً على أيديولوجية داخلية من خلال احتكاكات المنظومة "الجهادية" في الشمال السوري لتقوية تلك المنظومة، ولم تكن ردّة فعل على الهجوم الروسي كما أعلنت في بيانها<sup>22</sup>، واعتبر الباحث أنّ عامة التنظيمات "الجهادية" التي تعدّ تنظيم "القاعدة" أساساً لها لا تؤمن بالعمل السياسي، وتعتبر الكفاح المسلح طريقاً وحيداً للتغيير، كما أن هذه التنظيمات المنضوية تحت غرفة "فائبتوا" ترى أن "هيئة تحرير الشام" انحرفت عن الرؤية "الجهادية" وحاولت تقديم تنازلات سياسية عديدة<sup>23</sup>، وهو ما يتناقض مع رؤى وتفكير باقي التنظيمات، وهو ما أزعج الجماعات "الجهادية" الأخرى وشكّل خطراً عليها.

### مآلات صراع غرفة "فائبتوا" مع "تحرير الشام"، والطرق الأمثل للاستفادة منه:

رأى باحث أن "الجولاني" لم يكن يتوقع مقاومة شرسة من غرفة "فائبتوا" على ما يبدو، وهذا ينذر بتبني فصائل غرفة "فائبتوا" في حربها ضد "تحرير الشام" تكتيك تشكيل الخلايا، والقيام بالاعتقالات والعمليات الدقيقة في عمق "الهيئة"، لاسيما بعد وصول رسالة دعم لهم من تنظيم "القاعدة" الأم<sup>24</sup>.

وذهب الباحث إلى أن الاقتتال الحالي هو لمصلحة الثورة والسوريين كونه سيؤدي - في الغالب - لضرب كل طرف بالآخر، وهذا بدوره يؤدي إلى خروج الغلاة المتشددين المتواجدين في "هيئة تحرير الشام" وانضمامهم لصفوف

<sup>22</sup> يُنظر رابط سابق هامش رقم (1): [البيان التأسيسي رقم 1 لغرفة عمليات "فائبتوا"](#).

<sup>23</sup> في السياق ذاته اعتبر باحث أنّ "هيئة تحرير الشام" تمر في مرحلة شيخوخة تنظيمية؛ لأنها كانت تأخذ صلابتها من الفكرة التي قامت عليها كفرع لتنظيم جهادي "القاعدة"، وعندما غيرت الفكرة وانحرفت عن رؤيتها وقدمت عدة تنازلات وتحولات كبيرة في سلوكها وهيكلتها خفت صلابتها، وهي على ما يبدو في طريقها إلى الزوال.

<sup>24</sup> يُنظر التقرير: [تنظيم القاعدة يعلّق على الاقتتال بين "تحرير الشام" و"حراس الدين"](#) - عنب بلدي.

وتُنظر الورقة التحليلية الصادرة عن مركز جسور للدراسات، المعنونة بـ: ["قراءة في بيان تنظيم القاعدة حول الاقتتال بين هيئة تحرير الشام وغرفة فائبتوا"](#)، حيث خلّصت الورقة إلى أن البيان يحاول سحب الشرعية الجهادية من هيئة تحرير الشام، وإلقاء اللائمة في نهاية المطاف عليها؛ بسبب تعنتها في التعامل مع التشكيلات الأخرى التي ما زالت على صلة ما بالتنظيم الأم.

تنظيم "حراس الدين"، وبهذا نتخلص من أعداد كبيرة منهم، ويمكن بعدها الحديث عن إمكانية عملية دمج العناصر المتبقية في "تحرير الشام" ضمن مكونات الجيش الوطني.

فيما ذهب باحث آخر إلى أن الاقتتال بين الطرفين سيّجّه نحو الحسم العسكري، وهذا على ما يبدو يصبُّ في مصلحة "تحرير الشام"؛ بسبب ما تملكه من قوة عسكرية أكبر، وبنية تنظيمية أعلى ممّا تملكه باقي التنظيمات الأخرى.

في المقابل رأى سياسي أن الاقتتال الحاصل بين "تحرير الشام" وغرفة "فائبتوا" لا يمكن فصله عن جهود "الجولاني" في إنهاء ملف الجماعات الجهادية المتطرفة كوكيل عن المجتمع الدولي، وهذا ما سيعطيه ورقة سياسية قوية، ويقدمه كمنتصر، خاصة مع الحديث عن مجلس عسكري برعاية تركية<sup>25</sup>.

كما أشار السياسي إلى أنّ غرفة عمليات "فائبتوا" غير قادرة على الحسم العسكري، بسبب نقص الذخيرة والعجز المالي، لكنهم في المقابل يملكون قدرة العمل على الاغتيالات والتسلل، وغير ذلك من أمور قادرة على خلق الفوضى. كما أشار إلى أنه وفي ظل هذا الاقتتال ربما يكون في مقدور "الجولاني" الحسم العسكري في معركته الحالية مع غرفة "فائبتوا"، ولكنه غير قادر على إنهاء ملف التنظيمات الراديكالية بالكامل، وفي كل الاحتمالات تداعيات فإن الاقتتال سيئ لنا من الناحية المدنية والعسكرية، منوّهاً أنّه لا بد من الأخذ بالحسبان الهجوم الروسي القادم لا محالة<sup>26</sup>.

وقد حثّ سياسي مشارك على استغلال الاقتتال الحالي بأفضل الوسائل الممكنة؛ وذلك باعتماد استراتيجية لتفكيك خارجي للتنظيم، مع الاستفادة من التفكيك الداخلي نتيجة الصراعات والاقتتال الحاصل. وهذا يتم من خلال تقوية ودعم الجيش الوطني<sup>27</sup>، عبر استقطاب عناصر جديدة من فصائل التنظيمات "الجهادية" الأخرى الأقل تشدداً، والعمل على هيكلة منظومة أمنية على مستوى الشمال السوري بالكامل، والعمل على توحيدها. بالإضافة إلى ضرورة دعم مؤسسات الحكومة السورية المؤقتة في كلّ من إدلب وخارجها. كما شدّد السياسي على ضرورة تفعيل معبر باب السلامة على حساب معبر باب الهوى، الذي تسيطر عليه "تحرير الشام"<sup>28</sup>، للضغط عليها ومحاولة إضعافها اقتصادياً.

<sup>25</sup> يُنظر مقال: [تشكيل مجلس عسكري في ادلب خطوة في الاتجاه الصحيح؟](#) - شبكة نداء سوريا

<sup>26</sup> في سياق آخر شدّد السياسي على ضرورة الوقوف في وجه "الجولاني"، الذي يحاول جاهداً الإيحاء بأنه يتحرك بضوء أخضر تركي في المنطقة، لأن سحب هذه الورقة من يده سيؤثر في إبعاد الحاضنة الشعبية، وبالتالي سيؤثر في ولاء جنوده له.

<sup>27</sup> وافق ضابط منشق وقيادي في الجيش الوطني على الكلام السابق، بأنه من الممكن الاستفادة من حالة الضعف والصراع بين الفصائل الراديكالية واستثمارها في تقوية الجيش الوطني، الذي استطاع العودة إلى إدلب لصد محاولة النظام للتقدم، ولا يزال موجوداً قرب القواعد التركية، منوّهاً على ضرورة استثمار هذا الصراع من قبل تركيا للعمل على بناء جسم عسكري منظم ومنضبط.

<sup>28</sup> يُنظر تقرير: [لتمكين نفوذها، ملايين الدولارات تجنّباً اقتصادية هيئة تحرير الشام في المحرر، تعرف على أبرز موارها، شبكة شام الإخبارية.](#)

وفي معرض حديثه عن الاقتتال الحالي ومآلات هذا الصراع ذهب باحث إلى أن الصراع بين "تحرير الشام" وتنظيمات "فائتوتوا" يحمل في طياته تهديداً وفرصةً في الوقت نفسه؛ فأشار إلى أن تركيا تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الملف، لاسيما وأن المعارضة السورية غير فاعلة دون التحرك التركي الجدي، وقد شبّه الباحث الموقف السلبي غير المبادر مما يجري الآن من محاولة "الجولاني" شرعنة نفسه بقتاله للجماعات الرديكالية بالخطأ الاستراتيجي التركي في سماحها "للجهاديين" بالعبور إلى سوريا في بداية الأزمة السورية، بحجة قتالهم PPK، إلا أنّ هذه المواجهة قد أعطت شرعيةً للميليشيات الكردية الانفصالية<sup>29</sup>؛ وهذا ما يحاول "الجولاني" حالياً فعله في قتاله جماعات تنظيم "القاعدة" في إدلب.

### السياسة التركية في التعامل مع الملف السوري ككل:

في مداخلة لبرفيسور في علم الاجتماع السياسي أعرب عن وجود محاولات مستمرة جادة لفصل تركيا عن العالم العربي والإسلامي من خلال عمليات استفزازية متكررة لها، منها محاولة الاستفتاء الكردي لانفصال إقليم كردستان<sup>30</sup>، ومحاولة إقامة دولة كردية مستقلة على حدود تركيا الجنوبية.

وأشار المختص إلى أن جهود تركيا في المنطقة تصبّ في محاولة جاهدة منها لإحلال السلام والاستقرار ودمقرطة الدولة في الجوار السوري<sup>31</sup>، وهذا عائد لكون تركيا بلداً تجارياً صناعياً تسعى لاستقرار جوارها، نافعاً أن تكون تركيا دولة احتلال واستعمار تسعى بالحرب لفرض سلطتها ورؤيتها على الشعوب الأخرى. وعلّل البروفسور الدخول المتردد والخبول لتركيا بالضغوطات الكبيرة التي واجهتها في بداية الثورة، ما أدّى بدوره لظهور بعض المشاكل، تمثلت في اعتمادها على وكلاء لها في المنطقة من بعض الفصائل المقاتلة.

ومن جهته أشاد باحث أكاديمي بالوجود التركي في إدلب، ووصفه بـ "الإيجابي"، لدوره في الحفاظ على المنطقة ومنع سقوطها في يد النظام وحلفائه، محدّراً من عملية عسكرية قريبة للنظام السوري وحلفائه على منطقة إدلب، ومشدداً على ضرورة قيام تركيا بكبح جماح النظام ومنع مثل هكذا تحركات، من خلال تمكين التفاهم القائم بينها وبين موسكو، أو بالضغط على روسيا بهذا الخصوص؛ لأن مسألة إدلب والحفاظ عليها باتت مصلحةً تركيةً سوريةً مشتركةً.

<sup>29</sup> ولدى مراجعة الباحث وسؤاله حول هذه النقطة، أوضح بأن ذلك الخطأ الاستراتيجي التركي ورد على لسان مسؤول تركي قابلته منظمة أزمات الدولية، وقد أوردته منظمة أزمات في أحد تقاريرها بحسب الباحث، وقد نقل ذلك من ذاكرته معتذراً بصعوبة مراجعة المصدر حالياً، وننقل هنا كلامه مع التوضيح بدون تبنيه أو التحقق منه.

<sup>30</sup> أجرى إقليم كردستان استفتاء الانفصال عن العراق يوم 25 أيلول 2017 بدعم من الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البرزاني، وشمل محافظات الإقليم الثلاث (أربيل والسليمانية ودهوك)، بالإضافة إلى كركوك المتنازع عليها مع بغداد. ووافق المصوتون -حسب النتائج الرسمية- على الانفصال بنسبة 92%، لكن الحكومة الاتحادية في بغداد رفضت الاعتراف بالاستفتاء، واتخذت عدة إجراءات لإبطاله. يُنظر التقرير الآتي: [استفتاء إقليم كردستان: تفاصيل وتطورات](#) - الجزيرة.

<sup>31</sup> مع تأكيد الخبير الصعوبات الكبيرة التي تواجهها تركيا في خلق حالة الاستقرار والسلام في سوريا، وأن هذا عائد إلى محاولة القوى الأخرى عبر وكلائها وأدواتها بتّ الزعزعة والفضوض في المنطقة ووضع العقبات أمام تركيا وأمام مطالب الشعوب الديمقراطية بشكل عام.

وفي السياق ذاته أكد باحث ضرورة التركيز على الدور التركي في المنطقة، وعلى مستقبل العلاقات السورية التركية كونها أساسية وجوهية<sup>32</sup>، مشيراً إلى أنه ومنذ بداية الثورة السورية كان السوريون مرحبين بالدور التركي، بل ومطالبين الجانب التركي بالتدخل المباشر لوقف انتهاكات النظام المتكررة، وتفعيل دورهم الحقيقي في المنطقة. لكن الباحث اعتبر كذلك أن السياسة التركية في تعاملها مع الملف السوري سببت صدمةً للسوريين بعد تساقط الخطوط الحمراء التركية لاحقاً، داعياً إلى المصارحة والمكاشفة والشفافية في التعامل مع الأمور الحساسة التي تخصّ البلدين الشقيقين، وتأكيداً على فكرة الباحث في ضرورة المصارحة والشفافية في التعامل مع الملفات الحساسة بين البلدين السوري والتركي ذهب سياسي إلى ضرورة فهم السلوك التركي في تعامله مع المنطقة، وهذا يحتاج للمصارحة والشفافية الكاملة من الجانب التركي.

في السياق ذاته أشار سياسي إلى أنّ هناك تراجعاً لشعبية تركيا بين جمهور الثورة بشكل عام، وفي الشمال السوري خصوصاً، وقد أحال السياسي ذلك لعدة أسباب، منها: الخطوط الحمراء غير الواضحة فيما يخص الجانب العسكري، وكذلك الفساد والفسل الإداري، وهذا ما انعكس بدوره بشكل واضح على إدارة المعركة المعنوية ومعركة الخطاب مع النظام. وهذا ما أكّده باحث آخر واصفاً تراجع شعبية تركيا لدى الشعب السوري بالخطير، مشدداً على وجوب معالجته بشكل صحيح.

ومن ناحيةٍ أخرى أشار سياسي إلى أن الأطراف التركية قد مارست ضغوطات غير مباشرة على المعارضة السورية للمشاركة في مباحثات أستانة، للانخراط في المباحثات والقبول بمخرجاتها، من خلال الحد من الخيارات المتاحة أمام قوى المعارضة، وهذا بدوره قد أثر في استقلالية قرار المعارضة خلال جولات مباحثات أستانة.

وتأكيداً للكلام السابق أشار باحث إلى أن مسار أستانة ومن بعدها مناطق خفض التصعيد كان وبالاً على السوريين وعلى الثورة بالعموم، وقد ساعدت على إجهاض وتفتيت الثورة وتحويلها إلى صراعات محلية، عبر إفساح المجال للقيام بهدن مع النظام وحلفائه، ما زاد بدوره من تعميق الخلافات الداخلية بين السوريين.

### الحلول المطروحة لمختلف القضايا التي تخصّ المنطقة "وجود الجماعات الرديكالية، الدور التركي":

في محاولة لتحقيق تغيّر جوهري حقيقي في الملف السوري شدّد قيادي عسكري على ضرورة سلوك مسار مشترك مع الأتراك، من خلال مساعدة ودعم حقيقي من الجانب التركي لإيجاد قيادة سياسية وعسكرية حقيقية قادرة على قيادة المنطقة بتعقيدها، وأنه وفي ظل غياب هذه القيادة السورية فلا مكان لإحداث تغيير حقيقي وإيجابي في الملف السوري، وقد مثّل القيادي في نقطة إيجاد قيادة سياسية وعسكرية فاعلة ومؤثرة بالتعامل التركي مع الملف الليبي، وهذا يعود بحسب القيادي إلى وجود كتلة صلبة في ليبيا متمثلة بـ "حكومة السراج" يمكن الاعتماد عليها،

<sup>32</sup> وهذا بدوره توافق مع كلام قيادي عسكري أشار إلى ضرورة تحسين العلاقة السورية التركية والتركيز عليها، معرباً عن أنّ الذهنية الاستراتيجية السورية غائبة تماماً ومشتتة؛ لذلك فهي بحاجة لعملية أساسية ولامزة، وهي عملية جمع الشتات السوري ضمن قيادة مركزية موحدة.

فاستطاعت تركيا في ليبيا تحقيق إنجازات مختلفة وانتصارات متسارعة لأنها تعاملت مع الملف بشكل مختلف، وأوكلت مهمة إدارة الملف لليبيين وحكومة السراج، بينما لم تتبع السياسة نفسها في سوريا، وقد يكون ذلك لعدم وجود مرجعية أو قيادة سورية تساعد القيادة التركية في إدارة الملف السوري.

وفي الخصوص ذاته أكد باحثٌ وجوب العمل على دعم الألوية العسكرية التي تعمل على إنشائها تركيا؛ لتكون بذرةً أوليةً لإيجاد حل يشمل المنطقة كاملة، والتركيز على بناء هذا الجسم العسكري بشكل منضبط ومنظم وربطه بالموارد الكافية، لتشجيع الشباب على الالتحاق به، وهذا يحتاج دعماً تركيا مادياً كبيراً، مع إبعاد أي تكتل فصائلي خارج منظومة هذا الجسم العسكري الموحد.

وقدم سياسي قراءته للمشهد في إدلب مؤكداً ضرورة التركيز على استمرار الحوار مع الجانب التركي، والتركيز على تمكين ودعم الإدارة المدنية في المناطق المحررة بشكل عام؛ لتقديم تجربة ناجحة، ودحض التهم والادعاءات التي يتعمد النظام إظهارها، بأن المنطقة باتت بؤرة للتنظيمات الرديكالية، والمساهمة في إظهار الحالة المدنية الموجودة في المنطقة، خصوصاً فيما يتعلق بالنساء والأطفال<sup>33</sup>.

ومع افتراض اقتراب حل سياسي شامل في الأفق السوري برزت الحاجة لإيجاد حل جذري لإنهاء ملف الفصائل الرديكالية في عموم البلاد، وفي هذا الخصوص شدّد السياسي على أنّ إنهاء التنظيمات المتطرفة على المستوى الأمني والسياسي وحتى العسكري هو في البداية مصلحة سورية تركية مشتركة، مشيراً إلى أن الدور التركي في هذه القضية أساسي وضروري، ورأى السياسي أن إيجاد مخرج للتعامل مع هذه الجماعات لا يمكن إلا بأن يكون مخرجاً سورياً برعاية تركية على كافة المستويات.

وبالإضافة إلى ما ذكر أوصى السياسي بضرورة الاعتماد على سياسة واضحة للتعامل مع ملف المهاجرين الأجانب، بالتفكير في إيجاد مخرج للقيادات المتشددة (خصوصاً الأجانب منها)؛ إما بإخراجها خارج سوريا عن طريق اعتماد سياسة إخراجهم بطريقة منسقة، وإما بالتصفية- حسب رأيه-، مضيفاً أنّ هذا الملف تم التعامل معه في دول أخرى سابقاً، بحيث يمكن التوصل إلى حلول في سبيل إخراجهم وعوائلهم من سوريا بطريقة منسقة لا تشكل خطراً على أمن الدول الأخرى، كما أشار إلى أن ملف الأجانب المهاجرين يمكن أن تستثمره تركيا كورقة مع الدول الغربية.

وفي محاولة للنظر من زاوية أخرى أشار باحث إلى إمكانية تأهيل "هيئة تحرير الشام" واستخدامها في مكافحة الإرهاب، مبرراً ذلك بأن مشكلة السوريين ليست مع شخص "الجولاني" فحسب، وإنما مع المنظومة القائمة والسياسة التي يتعامل بها؛ من إقصاء الآخرين والتفرد بحكم المنطقة، منوهاً إلى ضرورة فتح باب الانشقاق عنه لكونه قد يكون مخرجاً ومصالحاً سورية تركية مشتركة، كما رأى الباحث أنّ هناك حاجة لإقامة خلية أزمة سورية

<sup>33</sup> أكد باحث سياسي آخر تعقيباً على كلام السياسي المذكور ضرورة استغلال فرصة سحب حجة سيطرة الجماعات الإرهابية على إدلب، والمساورة بنزع شرعية "الهيئة"، وإظهار إدلب بصورة مدنية خالية من سيطرة الجماعات الإرهابية التي طالما اتخذتها روسيا ذريعة لضرب المناطق المحررة.

تركيةً مشتركة تناقش الموضوعات الحساسة والمؤثرة في المنطقة، وأهمها ملف الجماعات المتطرفة، للخروج بمخارج متعددة، تكون قادرة على تجنب المنطقة عوامل الفوضى وعدم الاستقرار.

وبالحديث عن دور القواعد التركية المنتشرة في مناطق إدلب وريف حلب وحماة ذهب باحث سياسي آخر إلى ضرورة استغلال وجود هذه القواعد، لتقوية العلاقات مع الحاضنة الشعبية، وزيادة الدور الاجتماعي في الشمال المحرر، عبر لقاءات دورية تجريها القيادات التركية الموجودة في الشمال مع الوجهاء والفعاليات الاجتماعية المحلية، والهدف منها كما ذكر الباحث هو تقوية الموقف التركي في المنطقة، وسحب الذريعة والورقة من "هيئة تحرير الشام"، التي تحاول أخذ الدور الأكبر في الجانب الاجتماعي والمدني.



## ثانياً: التطورات في مناطق "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام"، المشاكل، والحلول المطروحة:

ناقش المشاركون في الندوة الحوارية، الاحتكاكات المسلحة بين الفصائل وفوضى السلاح والوضع الأمني في مناطق الشمال المحرر "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام"، كما تطرقت الحضور أيضاً إلى الاحتقانات والخلافات الأخيرة بين المهجرين وسكان المناطق الأصليين، وتم التعقيب على وضع المجالس المحلية والتمثيل السكاني فيها.

ولأهمية الدور التركي المؤثر في الملف السوري بشكل عام، خصوصاً في هذه المناطق المذكورة التي تعد تحت الحماية والنفوذ التركي ناقش المشاركون الوجود التركي وأثره على الحوكمة في هذه المناطق، وطرحوا بعضاً من الحلول والخيارات في سبيل تقديم نموذج ناجح وفعال يكون بديلاً عن نظام الأسد.

### التطورات التي يشهدها الشمال السوري في ظل غياب الأمن وزيادة حدة التوترات:

توافق غالب الحضور على أنّ مشاكل الشمال السوري الأساسية تكمن في غياب الأمن، وانتشار الفوضى، والتوترات المتكررة والمستمرة بين الفصائل، فضلاً عن الفساد والفسل الإداري في المناطق المحررة.

وقد ذهب قيادي عسكري إلى أنّ الأوضاع التي يشهدها الشمال السوري مليئةً بالتوترات الأمنية والاجتماعية الشديدة، في ظل تنامي شعور النازحين بالظلم والاعتراب عن المنطقة، وعُلل القيادي ذلك بكون المنطقة ما زالت تحت سيطرة الفصائل العسكرية، بالإضافة إلى عدم تفعيل القضاء والمجالس المحلية بشكل جيد وإشراكها في عملية إدارة المنطقة، وأضاف أن من أبرز الأسباب التي أدت لسيطرة الفصائل العسكرية على إدارة المنطقة هو الدخول التركي للشمال السوري، الذي تمّ عبر بوابة العسكريين من قيادة الفيالق والكتائب، مع تغيب شبه كامل للإدارة المدنية المتمثلة بالقضاة والمجالس المحلية وغيرها.

وفي سياق الحديث عن المشاكل الإدارية التي يواجهها الشمال السوري أشار سياسي إلى أنّ جذر المشكلة يعود إلى تعدد المرجعيات الإدارية من الجانب التركي، وذلك لكون كل منطقة من مناطق الشمال المحرر تتبع إدارياً لولاية تركية مختلفة عن الأخرى، وهذا بدوره سبّب مشاكل عديدة أثّرت سلباً على الحوكمة في المحرر.

كما أكّد باحثٌ أنّ المشاكل الأمنية التي تعاني منها المنطقة تعود لوجود العديد من الخلايا الإرهابية النائمة التابعة لجهات مختلفة، والتي تهدف لزعزعة استقرار المنطقة، مشدداً على أنّ الجيش الوطني هو الذي يتحمل المسؤولية الكاملة في حفظ النظام والأمن، في ظل غياب أي دور لإدارة مركزية فعّالة. وقد أعرب الباحث عن وجود حالة من الغموض غير المفهوم يغطّي السياسة التركية في إدارتها الشمال المحرر، معللاً ذلك بعدم التنسيق بين مؤسسات الأجهزة التركية المختلفة (الاستخبارات، والأمن الداخلي، والولاء، والجيش التركي)، وهذا شكّل حالةً من التشتت والتوتر عمّ أرجاء المنطقة.

وأشار سياسي إلى أنّ المشكلة الاقتصادية هي إحدى المشاكل الأساسية وسبب رئيسي للمشاكل الأمنية والإدارية في المنطقة؛ فانخفاض الرواتب، وقلة فرص العمل المتاحة تفتح المجال للسرقات والنهب أمام الناس المحتاجة.

ومن ناحيةٍ أخرى تناول قيادي عسكري مسألة الحوكمة في الشمال المحرر من حيث غياب القرار السوري في إدارة المنطقة، محيلاً ذلك إلى اقتصار اتخاذ القرار على المسؤولين الأتراك وتعاملهم مع الفصائل العسكرية، دون تفعيل دور الحكومة المؤقتة والإدارة المحلية<sup>34</sup>.

وبناءً على ما سبق وصف باحثُ القرار الاستراتيجي التركي في التعامل مع الملف السوري ككل بـ "المتردد"، على عكس ما تم التعامل به في الحالة الليبية، مشيراً إلى وجود ترددٍ تركي كبير في دعم الفصائل العسكرية في الفترة الماضية.

### الحلول المطروحة لمختلف القضايا التي تخصُّ مناطق "درع الفرات"، و"غصن الزيتون"، و"نبع السلام":

من خلال مناقشة الحضور بعضاً من الحلول التي ربما تساعد على إدارة المنطقة بشكل فعّال شدّد غالب المشاركون على دور الجانب التركي في تقديم مبادرة حقيقية لإدارة المنطقة المحررة، على اعتبار أن تركيا تمثل الضامن الوحيد بالنسبة إلى الشعب السوري.

ووفقاً للمشاكل التي تم ذكرها آنفاً ذهب قيادي عسكري إلى أن المنطقة تحتاج لعملية تعميق التواصل بين الجانب التركي والمدنيين الموجودين في المنطقة، مع العمل على إفراز شخصيات سورية قادرة على إدارة المنطقة<sup>35</sup>، كما أشار القيادي إلى ضرورة إعادة هيكلة الجيش الوطني بالحوار مع قادة الفياق والفرق، ومن ثم العمل على انتزاع الملف الأمني والاقتصادي من الفرق العسكرية، وإنشاء جهاز أمني موحد يعمل لصالح المنطقة ككل يكون جديراً باستلام الملفات المختلفة<sup>36</sup>.

وشدّد خبير في الشأن الكردي على الحذر في التعامل مع إدارة المناطق ذات الغالبية الكردي، باعتبار انعكاسات ذلك على المناطق الكردية الأخرى، والتي ستطالب بتدخل الجيش التركي للتخلص من الميليشيات الانفصالية إذا ما رأت نجاح التجربة التركية في إدارة المنطقة، وهذا بدوره يحقق للأتراك نجاحاً ليس على مستوى الملف الإقليمي فحسب، بل ينعكس كذلك على دورها الدولي والعالمي.

<sup>34</sup> أشار كاتب باحث إلى أنّ إشكالية إدارة الشمال المحرر تتمثل بترك مسؤولية ضبط الأمن والنظام للفصائل العسكرية، التي قامت على أسس عرقية ومناطقية، مع غياب التنسيق بينها.

<sup>35</sup> كان هناك توافق إجمالي بين الحضور على ضرورة تمكين منظومة قيادية سورية قادرة على إدارة المنطقة بشكل كامل وضبطها. لإعادة بناء شرعية وتمثيل صحيح في سبيل تفعيل كافة المؤسسات العسكرية والمدنية.

<sup>36</sup> أفاد باحث أنه لا يمكن الحديث عن إصلاحات إدارية ورتاسة حكومة ما لم يتم ضبط الوضع الأمني من الجانبين التركي والسوري؛ فالوزراء والقيادة المدنية السورية غالبيتها في تركيا، وهم غير قادرين على الدخول إلى الشمال المحرر لاستلام مهامهم ووظائفهم.

وتأكيداً للكلام السابق، وضمن حديثه عن الحرب الشعواء التي تقودها عدة أطراف دولية ومحلية ضد الوجود التركي في سوريا من خلال التركيز على ملف الميليشيات الكردية وتنظيم "داعش": أشار سياسي إلى أن نجاح التجربة المدنية الديمقراطية في الشمال السوري سيكون ورقة سياسية بيد السوريين والأترك على حدٍ سواء في وجه هذه الأطراف، التي تحاول بثّ الفرقة بين الشعبين التركي والسوري.

ومن ناحيةٍ أخرى، وفي محاولةٍ لاستيعاب أسباب الحساسيات بين المهجّرين والسكان المحليين أشار سياسي سوري إلى ضرورة العمل على إعادة دراسة وضع الشمال وفق استراتيجيّة بعيدة المدى، والاستفادة من تجارب دول سابقة كحالة ألمانيا الشرقية/الغربية من خلال إنشاء منظومة قانونيّة وقضاء مستقل يطبق على كافة أطراف المجتمع، والعمل على إقامة انتخابات داخلية تحول الائتلاف إلى حالة تمثيلٍ برلماني لشمال سوريا، وتقوي شرعيته، بالإضافة إلى دعم شرعية المجالس المحلية والسعي لاختيار الكفاءة القيادية.

وقد شدّد سياسي على ضرورة تبني إصلاح إداري شامل عبر انتخابات محلية، وعلى وجوب إشراك المهجّرين بالحكم الحالي في إدارة المنطقة، لتلافي الوقوع في حساسيّات واحتكاكات بين أطراف المجتمع.

كما ذهب باحث إلى طرح خيار للحكومة التركية في إدارتها الشمال السوري، وذلك برفع سلطة المجموعات العسكرية وإبعادها خارج مناطق المدنيين إلى قواعد عسكرية، وضبط الأجهزة الأمنية ووضعها تحت القيادة التركية لتطويرها ودعمها، مع دعم كامل للمؤسسات المدنية الموجودة كالحكومة المؤقتة.

وطالب سياسيّ الجيش الوطني والقيادة العسكرية عموماً بإفساح المجال لدخول الفعاليات المدنية لدعم الجانب المدني، كالحكومة المؤقتة، والإدارة الناشئة.

وتحدّث باحث عن وجود حالة احتقان بين الكيانات المختلفة بناءً على الأساس المناطقيّ، وهذا ما يوجب إعادة النظر في القوانين الإدارية وتعديلها لضمان حقوق الجميع، وإيجاد نوع من التمثيل للمهجّرين في الإدارة المحلية.

وهذا ما أكده سياسي آخر عبر ضربه مثلاً عن كميّة الاستفادة من تجارب سابقة فيما يتعلق بإشراك المهجّرين بإدارة المنطقة؛ وذلك بفتح المجال أمام المهجّرين المستقرين في المنطقة لفترة تزيد عن سنتين للترشّح والقيام بعملية انتخاب المجالس المحلية.